مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

# قراءة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام ٢٠١٧م

**حسن راضي**
**إبريل ٢٠١٧م**

## وضع إيران الداخلي والإقليمي

ستُجرى الانتخابات الرئاسية الإيرانية في ١٩ مايو ٢٠١٧م، في ظل ظروف في غاية التعقيد والحساسية على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية؛ إذ لم تتحسَّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة خلال فترة الرئيس الإيراني حسن روحاني، رغم وعوده بحل تلك المشكلات التي ورثها من عهد رئاسة محمود أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣م).

وقد راهنت حكومة حسن روحاني على أن نتائج الاتفاق النووي ستسهم في تجاوز الأزمة الاقتصادية التي أثقلت كاهل المواطن الإيراني، ولكن بعد مرور أكثر من عام على رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضةً على طهران من قبل المجتمع الدولي، لا يزال المواطن فاقداً الشعور بتحسُّن الوضع الاقتصادي الذي وصفه المسؤولون الإيرانيون بـ"المريض". ونتيجة تلك الأوضاع الاقتصادية المزرية تفاقمت مشكلات اجتماعية ونفسية أخرى مثل: الإدمان على المخدرات، والانتحار، والطلاق. وتشهد الساحة الإيرانية احتجاجات مستمرة لعمال وموظفي الدوائر والمصانع بسبب تأخر صرف رواتبهم أشهراً عدة.

وعلى الصعيد السياسي تتصاعد وتيرة مطالب الشعوب غير الفارسية بحقوقها القومية. ونتيجةً لتلك المطالب والاحتجاجات زادت طهران من عمليات القمع والإعدام بشكل غير مسبوق في عهد الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي يُوصف بـ"المعتدل".

وتشهد الساحتان الإقليمية والدولية متغيرات استراتيجية وتحولات متسارعة. وتشير التحركات والاستعدادات العسكرية لروسيا وأمريكا وبعض الدول الإقليمية الأخرى، إلى قرب الحسم العسكري في سوريا والعراق واليمن؛ على أساس اتفاقات وتقاسم مصالح مشتركة بين أطراف عدة.

وقد قرأت طهران تلك المتغيرات، خصوصاً بعد تسلُّم دونالد ترمب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدت نفسها -بعد كل تلك الخسائر في المنطقة العربية- خارج اللعبة السياسية الجديدة. ولم تُخفِ إيران قلقها وتذمرها من نتائج التقارب والتنسيق التركي - السعودي – الروسي - الأمريكي الذي تجلى في سياقات مختلفة، وقد يرسم خريطة المنطقة المستقبلية، بعيداً عن النفوذ والتدخل الإيراني.

وحاولت طهران تجاوز عزلتها الإقليمية -من خلال الاتفاق النووي، وتحسين علاقاتها السياسية مع واشنطن- لكن خابت آمالها بعد وصول ترمب إلى مقعد الرئاسة الأمريكية. وعادت العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية الجديدة على طهران بشأن تجاربها الصاروخية، بالعلاقة بين البلدين إلى مرحلة ما قبل الاتفاق النووي.

تلك التطورات الإقليمية والدولية دفعت طهران إلى أن تطرق باب دول الخليج العربي من جديد؛ فزار الرئيس روحاني كلاً من عُمان والكويت بشكل مفاجئ وسريع، في شهر فبراير الماضي؛ بغية تحسين العلاقات مع دول الخليج العربي. لكن اصطدمت طهران بالموقف الخليجي الواضح بقيادة المملكة العربية السعودية التي اشترطت لعودة العلاقات بينهما: احترام طهران مبدأ حسن الجوار، والكف عن سياسة التدخل وتصدير الثورة تجاه دول المنطقة العربية.

## تيارات النظام الإيراني وتناوبها على كرسي الرئاسة

ترأس نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية كل من: علي خامنئي، وهاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي، ومحمود أحمدي نجاد، لفترتين متتاليتين. ولم تشهد إيران منذ عام ١٩٨١م حتى ٢٠١٣م، فترة رئاسية واحدة؛ إذ تتناوب التيارات السياسية في إيران على كرسي الرئاسة، ويتم تبادل الأدوار بينها كلَّ ثماني سنوات، بحسب الظروف الداخلية، وعلاقة النظام الإيراني بالوضعين الإقليمي والدولي.

وفي ظل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية غير الطبيعية التي تحيط بإيران، يُطرح سؤال حول الانتخابات الرئاسية لهذا العام، ألا وهو: هل ستكون الانتخابات المقبلة للرئيس الإيراني كسابقاتها في النتائج، ويتربع الرئيس روحاني على سدة الحكم لفترة رئاسية ثانية أم ستتغير هذه القاعدة التي سادت في إيران منذ عام ١٩٨١م؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا بدَّ من معرفة تقسيمات النظام الإيراني السياسية، ومواقف تياراته تجاه الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية وتحدياتها، وفرص نجاحها في الوصول إلى كرسي الرئاسة، ودور المرشد (خامنئي) في حسم ذلك الصراع لمصلحة هذا التيار أو ذاك.

## تقسيم النظام الإيراني السياسي

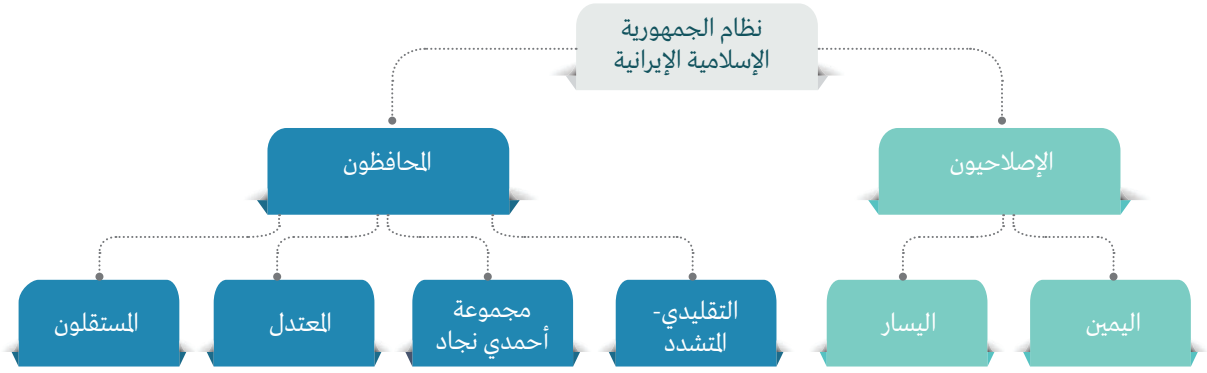


## التيار المحافظ (الأصولي)

بعد انتصار الثورة في إيران عام ١٩٧٩م، كان واقع النظام -بعد تصفية المعارضة- يتجسد في شعار (حزب فقط حزب الله ورهبر فقط روح الله)، وترجمته: "حزبنا هو فقط حزب الله، وقائدنا هو فقط روح الله (الخميني)". وبقي النظام الإيراني يحكمه تيار واحد حتى فترة رئاسة هاشمي رفسنجاني الثانية، ثم ظهرت تشعُّبات وتوجُّهات سياسية عُرفت في ما بعد بـ(التيار الإصلاحي) الذي خرج من بطن التيار المحافظ (الأصولي) في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م، والتي فاز بها محمد خاتمي. وتشعَّب التيار المحافظ إلى تشعبات وأحزاب ذات توجهات سياسية مختلفة، ومثَّلته شخصيات ورموز اصطدمت بكثير من المواقف، ودخلت بعض تلك الرموز السجون (محمد أبطحي رئيس مكتب الرئيس خاتمي)،

وبعضها الآخر أصبح تحت الإقامة الجبرية (مير حسين موسوي وكروبي)، وفريق ثالث تم عزله ومضايقته (محمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني)، ورابع وُجِّهت إليه اتهامات خطيرة، منها عامل نفوذ الغرب وغيره (حسن روحاني)، وفريق خامس هرب خارج البلاد (رموز الحركة الخضراء).

وينقسم التيار المحافظ في إيران -بحسب المواقف والتوجهات السياسية- إلى قسمين أساسيين هما: متشدد ومعتدل. ويتشعب هيكلياً وتنظيمياً إلى عدة توجهات وأحزاب (انظر الرسم البياني في الأسفل)، أهمها: جامعة روحانيت مبارز، حزب مؤتلفة إسلامي، جبهة يكتا (ياران كارمدي وتحول إيران إسلامي)، جبهة بايداري انقلال إسلامي، حزب نواندیشان إيران إسلامي، جمعية إيثارگران انقلاب إسلامي، أنصار حزب الله، ائتلاف آبادگران إيران إسلامي، جبهة إيستادگي إيران إسلامي، جبهة بيروان خط أمام ورهبري، حزب إيران زمين، جامعة إسلامي مهندسين، جمعية رهبويان انقلاب إسلامي، جامعة زينب، أنجمن إسلامي بزشكان، جامعة إسلامي بازريان تهران، جمعية زنان انقلاب إسلامي، جمعية فدائيان إسلام.

## تقسيمات وأحزاب التيار المحافظ

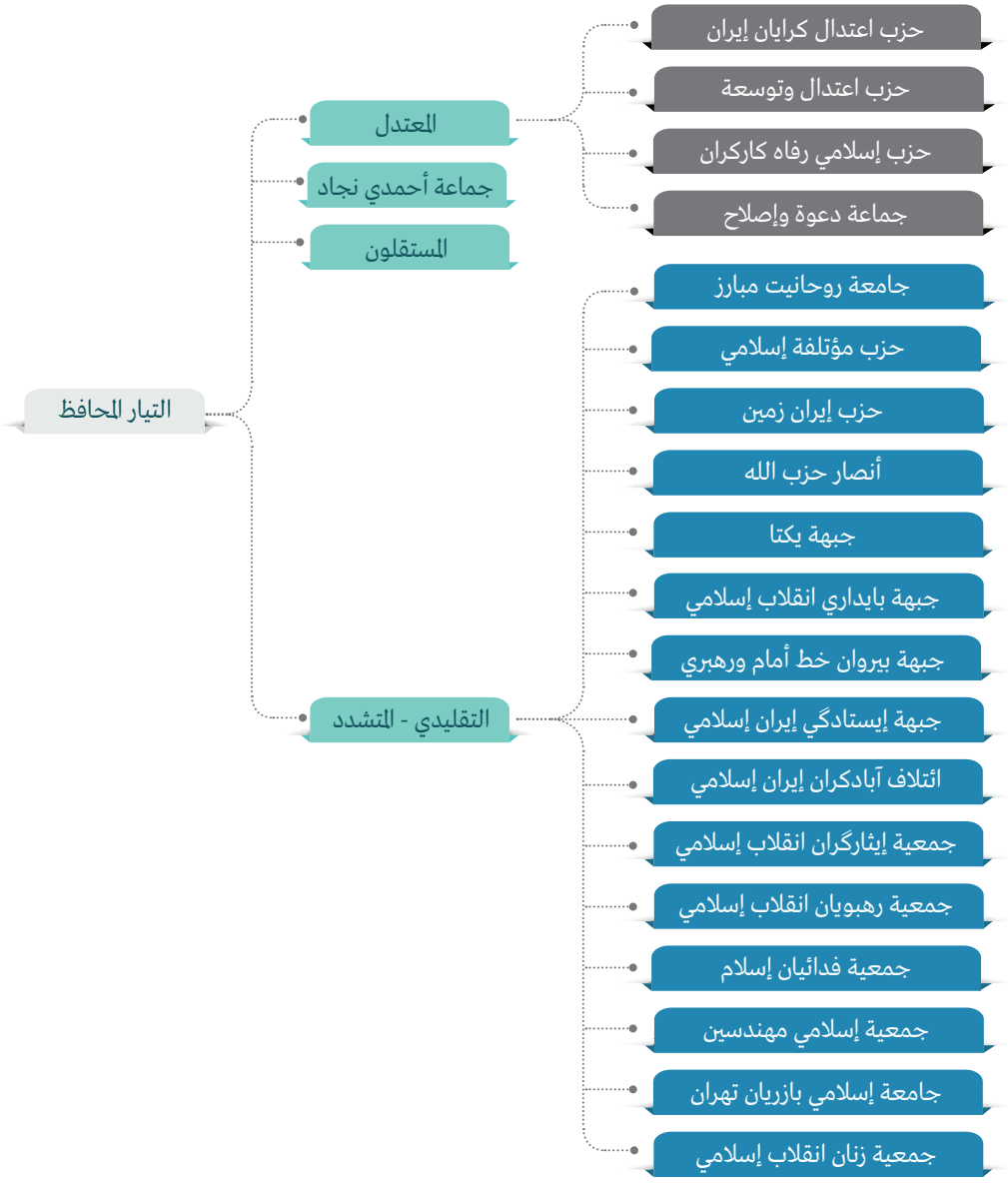

## استراتيجية وتكتيك التيار المحافظ المتشدد

عزم التيار المحافظ المتشدد على هزيمة الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني الذي ينتمي إلى التيار المحافظ المعتدل والمتحالف مع التيار الإصلاحي الإيراني. ورسم التيار خطة عمل تشمل استراتيجية وتكتيكاً للوصول إلى هدفه في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ووضع التيار أربع استراتيجيات على طاولة النقاش؛ من أجل اعتماد خطة عمل للوصول إلى كرسي الرئاسة في الانتخابات المقبلة، وهي:

١- استراتيجية الشعارات الشعبوية: هذه السياسة اعتمدها الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد.

٢- استراتيجية النهج الجهادي المقاوم التي طالب بها المرشد خامنئي في فترات سابقة؛ لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

٣- الاستراتيجية الثورية، وتعتمد على شعارات ثورية في مواجهة الخصوم.

٤- استراتيجية العودة إلى النهج الأصولي التقليدي.

وبرصد الخطابات والتصريحات في هذه الفترة، خصوصاً من قبل قيادات الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية (جمنا) التي ضمَّت معظم المنظمات السياسية التابعة للتيار المحافظ التشدد-؛ اتضح أن التيار الأصولي انتهج الاستراتيجية الثالثة. وبدأ التركيز في الخطابات والتصريحات في الإعلام التابع للحرس الثوري الإيراني، والذي يشكل العمود الفقري للجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية (جمنا)، على القطبية الثنائية المتمثلة في القوى الثورية والقوى المعادية للثورة[١].

ويعتمد التيار الأصولي (المحافظ المتشدد) ثلاثة تكتيكات قبل وخلال فترة الانتخابات الرئاسية، وهي:

الأول: وحدة الأحزاب وشخصيات التيار تحت سقف الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية (جمنا).

الثاني: نقاش قضية المرشحين المحتملين لانتخابات الرئاسة، والدخول في المراحل الأولى للمنافسة بأكثر من مرشح تحت سقف الجبهة الشعبية (جمنا). ووضع التيار معيارين أساسيين لمرشح الرئاسة هما: القبول الاجتماعي، وصلاحية المرشح.

الثالث: بعد عبور مرحلة تأييد صلاحية المرشح والإعلان عنها من قبل مجلس صيانة الدستور، يتم انسحاب المرشحين لصالح مرشح واحد في المرحلة النهائية، بعد عرض برامجهم الانتخابية والمشاركة في المناظرات التلفزيونية بين المرشحين[٢].

## تحديات التيار المحافظ المتشدد

### ١- التشتت وعدم الاتفاق على مرشح واحد:

رغم الجهود التي بذلها التيار المحافظ المتشدد من أجل لملمة صفوفه في إطار الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية (جمنا)؛ بغية الاتفاق على مرشح واحد، لكن يبدو أن الوصول إلى هذا المبتغى يعترضه الكثير من المشكلات والتحديات؛ إذ رفضت بعض الأحزاب والتجمعات الانضمام إلى (جمنا)، واشترط بعضها الآخر للانضمام إليها القبول والاتفاق على مرشحه دون غيره في نهاية المطاف. وأصرت ثلاث جهات على ترشيح مرشحها خارج إطار الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية. وأطلقت وسائل الإعلام الإيرانية على تلك الجهات تسمية (بام)، وهم (جبهة بايداري ومرشحها إبراهيم رئيسي، وحزب مؤتلفة ومرشحها مصطفى مير سليم، وجماعة الرئيس السابق أحمدي نجاد ومرشحهم بقائي أو بابائي)؛ لتنافس (جمنا) والرئيس الحالي حسن روحاني في الوقت ذاته[٣].

### ٢- عدم وجود قاعدة شعبية للتيار:

يعاني هذا التيار من فقدان قاعدة شعبية عند المواطن الإيراني مقارنةً بمنافسه الإصلاحي أو حتى مع جناح التيار المحافظ المعتدل الذي يمثله الرئيس الحالي حسن روحاني. ويرجع السبب الرئيسي لفقدان القاعدة الشعبية إلى: سياسات التيار المتشددة، وإهمال مطالب المواطن في القضايا الاجتماعية والاقتصادية ومضايقته في الحريات الفردية والجماعية، إضافة إلى توغل الحرس الثوري الإيراني وقوات الباسيج في هذا التيار، وعدم الاكتراث بالمتغيرات والتطورات الاجتماعية والسياسية.

## التيار الإصلاحي

ظهر هذا التيار بعد انتخاب محمد خاتمي رئيساً لإيران (١٩٩٧-٢٠٠٥م). وبدأ هذا التيار يعمل تحت مسميات سياسية وثقافية عدة؛ تطبيقاً لشعارات ووعود محمد خاتمي في تنفيذ المواد المُعطَّلة من الدستور الإيراني، خصوصاً المادتين ١٥ و١٩ اللتين تنصان على الدراسة باللغة الأم للقوميات غير الفارسية، والتمتع بحقوقها الثقافية. وتأسست فروع في مناطق الأحواز وكردستان وبلوشستان وأذربيجان لـ(جبهة مشاركت) التي تضم عدداً من الأحزاب والناشطين السياسيين الإصلاحيين في البلاد[٤].

ويضم هذا التيار أكثر من خمسين حزباً وجمعيةً سياسيةً، وينقسم إلى يمين ويسار، أبرزها: جبهة إصلاحات، شوراي مشورت إصلاحات (مجلس التنسيق الإصلاحي)، حزب مردم سالاري، فراكسيون أميد (رئيسه محمد رضا عارف)، مجمع نيروهاي خط أمام، حزب إرادة ملت إيران (حاما)، حزب آزادي، حزب همبستگى دانش آموختگان، أنجمن إسلامي مهندسان، حزب إيثارگران انقلاب إسلامى، مجمع إسلامى كاركنان خط أمام، جمعية إيران فردا، حزب وحدة وهمكاري ملي (رئيسه: محمد رضا راه جمني)، مجمع مدرسين ومحققين حوزة علمية قم، راه سبز أميد، نداي إيرانيان، رويش نيروهاي إسلامي، إصلاح إسلامي، توسعة ملي إيران إسلامي، مجمع زنان إصلاح طلب، حزب اتحاد ملت، جامعة زنان انقلاب إسلامي، حزب رفاه كارگران، مجمع رهبويان بصيرت، كانون زندانيان سياسي قبل از انقلاب، بويندگان إصلاحات كشور، حزب وفاق وپيشرفت إسلامي[٥].

## تحديات التيار الإصلاحي

١- العبور من مرحلة (التزكية) أو صلاحية المرشح من قبل مجلس صيانة الدستور.

٢- مطاردة رموز التيار ومضايقتهم من قبل المؤسسات وأجهزة النظام الإيراني.

من اليسار: علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وحسن روحاني، ومحمد رضا عارف (من رموز التيار الإصلاحي)، ومحمد خاتمي.

## تقسيمات وأحزاب التيار الإصلاحي الإيراني

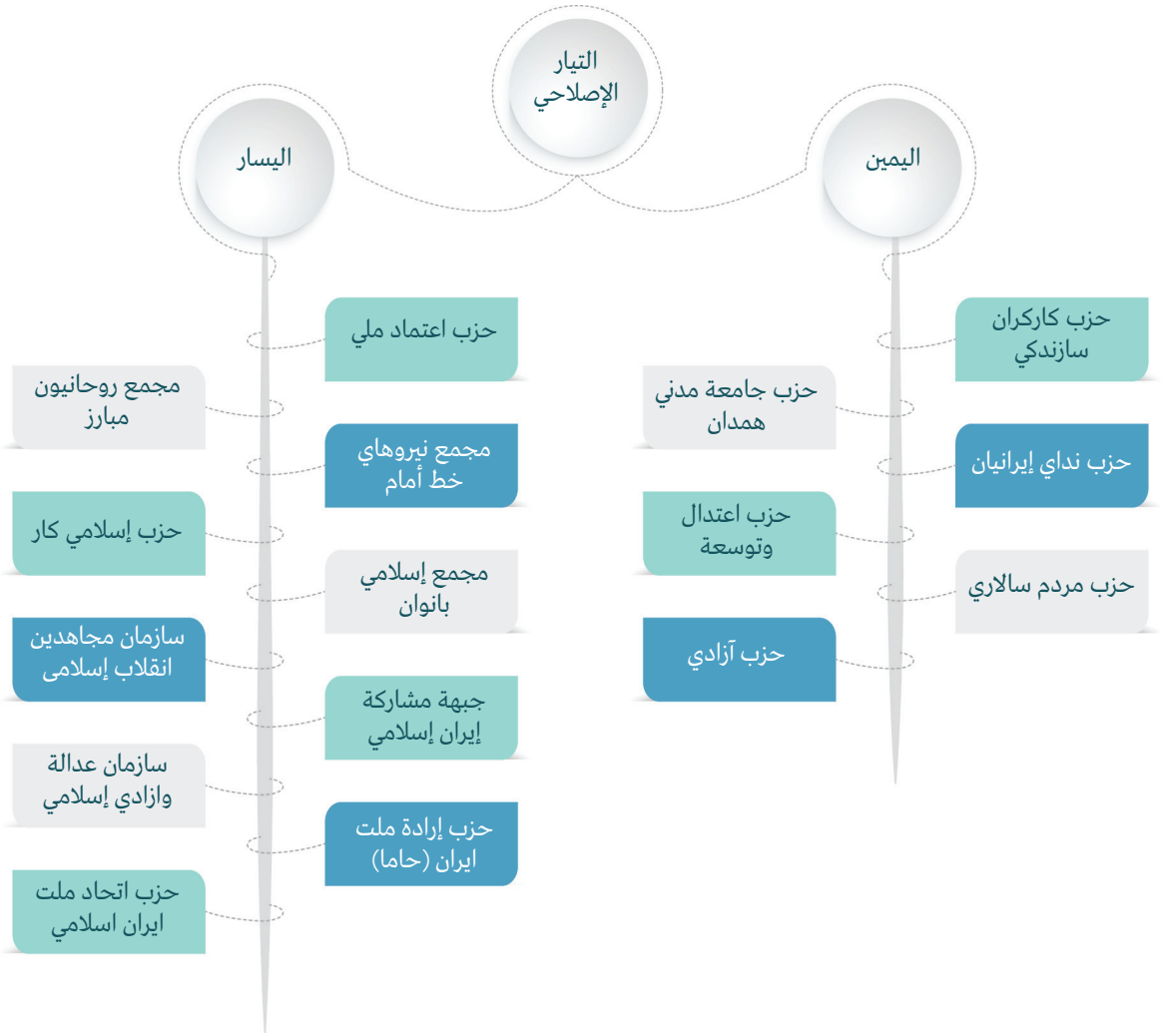


### الجناح المعتدل

المعتدلون يعتبرون الجناح المعتدل داخل التيار المحافظ (الأصولي). ويترنح هذا الجناح بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ المتشدد. ويتجه هذا الجناح نحو أن يكون تياراً في حد ذاته؛ نتيجة الضغوط والمضايقات التي يتعرض لها من قبل المحافظين المتشددين. ولم تبرز ملامحه بشكل كامل بعدُ، لكن تمثله منظمات وأحزاب عدة، أهمها:

حزب اعتدال گرايان إيران، حزب اعتدال وتوسعة، حزب إسلامي رفاه كارگران، جماعة دعوت وإصلاح[٦].

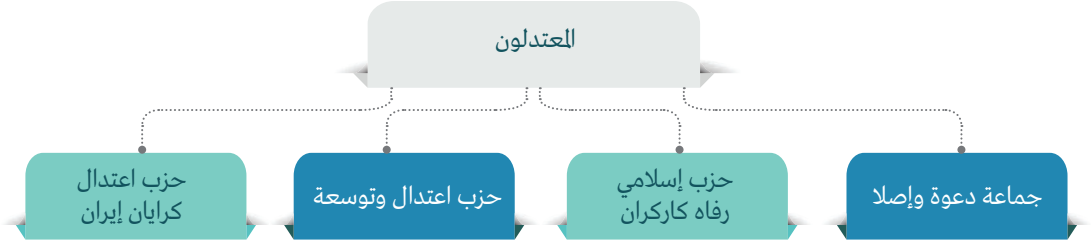

## تحديات التيار المحافظ المعتدل

١- رفض صلاحية المرشح (روحاني) من قبل مجلس صيانة الدستور.

٢- الوضعان الاقتصادي والاجتماعي (في عهد الرئيس حسن روحاني).

٣- فشل روحاني في تحقيق معظم وعوده فيما يتعلق بتحسين الوضع الاقتصادي، ورفع كل العقوبات المفروضة على بلاده، وتحسين علاقة إيران بدول الجوار.

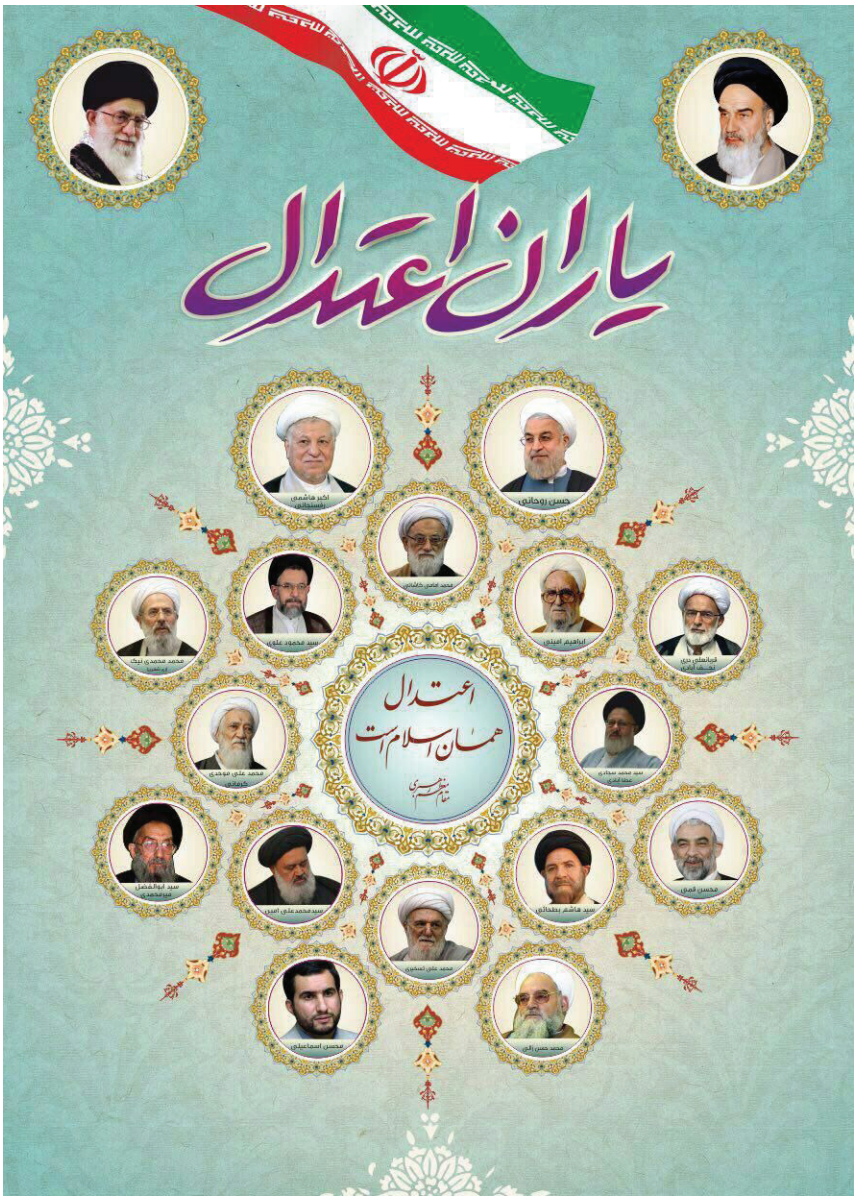


## تدخل الحرس الثوري في الانتخابات

يعود تدخل الحرس الثوري الإيراني في العمل السياسي الإيراني إلى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وتحديداً عندما قام الجنرال محمد باقر ذو القدر (القائد العام للحرس الثوري بين عامي ١٩٨٩م و١٩٩٧م)، بمعية محسن رضائي وحسين نجات، بتأسيس منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية. وسخر الجنرال ذو القدر إمكانات الحرس الثوري لدعم ناطق نوري على حساب محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧م، لكنه مُني بهزيمة. واعترف الجنرال ذو القدر -بعد فوز محمود

أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥م- بتدخل الحرس الثوري في إيصال أحمدي نجاد إلى الرئاسة. وقال ذو القدر: ''إنهم تمكنوا من خلال خطة قوية شارك فيها الحرس الثوري وقوات الميليشيا (البسيج) من إيصال أحمدي نجاد إلى الرئاسة''[٧]. واقتحم الحرس الثوري الإيراني في عهد أحمدي نجاد، قطاعي السياسة والاقتصاد في البلاد، ودخل عدد من أعضاء الحرس الثوري البرلمان الإيراني، وتسلم مشاريع اقتصادية ضخمة، منها مشاريع النفط والطرق وغيرها.

يشغل محمد رضا نقدي (الجنرال في الحرس الثوري حالياً) منصب نائب الرئيس للسلطة القضائية للشؤون الاستراتيجية. ويعد نقدي إحدى الشخصيات التي أسهمت في تأسيس الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية، (جمنا)، والتي تأسست لتوحِّد التيار المحافظ، وتقدم مرشحاً واحداً من أجل هزيمة الرئيس حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وتضم الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية (جمنا) عدداً من قيادات الحرس الثوري الإيراني. وأهم مرشحي الجبهة لرئاسة الجمهورية الإيرانية هم: محسن رضائي، عزت الله ضرغامي، محمد باقر قاليباف، برويز فتاح، رستم قاسمي، علي رضا زاكاني، وجميعهم من قيادات وجنرالات الحرس الثوري الإيراني[٨].

## المنافسة بين مؤيدي الثورة ومناهضيها

يصف الأصوليون مخالفيهم في التيارات الأخرى من الإصلاحيين والمعتدلين بـ''القوى النفوذية للغرب''، و''القوى المعادية للثورة''؛ لتبرير قمعهم أو إبعادهم من السلطة تحت تلك الذرائع. ومن أجل تحويل المنافسة من بين مرشحي المعتدل والأصولي، إلى المنافسة بين الثوري ومعادي الثورة؛ تم توصيف مسؤولي ورموز التيار المعتدل الذي يمثله حسن روحاني بالقوى النفوذية للغرب. قال مستشار خامنئي في الحرس الثوري الإيراني الجنرال يدالله جواني يوم الثامن عشر من شهر مارس لعام ٢٠١٧م بأن الأيادي في الخارج تريد تقوية التيار المعتدل في إيران، على حساب الحركة الثورية (التيار المحافظ) في البلاد. وأضاف جواني أن أمريكا تعتبر المعتدلين داخل النظام ليبراليين وموالين للغرب، والمحافظين المتشددين ثوريين ومناهضين للغرب؛ ولهذا ينبغي أن تكون المنافسة الانتخابية بين التيار الثوري والمعادي للثورة[٩]. وقال رجل الدين الإيراني موحدي كرماني في مؤتمر الجبهة الشعبية لقوى الثورة الإسلامية (جمنا): ''الشرط الملزم للرئيس القادم في إيران أن يكون معادياً لأمريكا''.

وفسر المراقبون والخبراء في الشأن الإيراني ذلك بأن قطبية (الثوري المعادي لأمريكا) و(مناهضي الثورة الموالين لأمريكا) ستتحول إلى قطبية ثنائية جديدة بين موالين للروس وهم المتشددون، وموالين لأمريكا وهم المعتدلون والإصلاحيون. وهذا الأمر سيفتح الباب على مصراعيه للمنافسة والنفوذ الغربي (الأمريكي والأوروبي) من جهة، والشرقي (الروسي والصيني) من جهة أخرى في إيران[١٠].

ويتناقض هذا النفوذ مع أهم شعارات الثورة والنظام الإيراني التي رُفعت منذ بداية الثورة عام ١٩٧٩م، وهو (لا شرقية لا غربية، جمهورية الإسلامية). وإذا نجح التيار المحافظ المتشدد في تحويل المنافسة من تيار متشدد وآخر معتدل أو إصلاحي إلى قطبية ثنائية مؤيدٍ ومعادٍ لأمريكا؛ فسيواجه الرئيس الإيراني حسن روحاني تحدياً كبيراً في الانتخابات المقبلة من قبل مجلس صيانة الدستور الذي يسيطر عليه المتشددون، وستكون قضية قبول صلاحيته على المحك بشكل كبير.

## النتيجة

يواجه النظام الإيراني تحديات ومتغيرات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي تتمثل في واقع اقتصادي متأزم، وتحالفات إقليمية جديدة, إضافة إلى سياسات واشنطن تجاه إيران في فترة ترمب، والتي تمثلت في: العقوبات الاقتصادية، والعمل على تحجيم واحتواء دور إيران في المنطقة.

هذا الواقع يفرض على مركز صنع القرار في إيران أن يرسم استراتيجية جديدة لمواجهة تلك التحديات. ويشكل اختيار الرئيس الإيراني أحد مفاصل وحلقات تلك الاستراتيجية.

كما يلعب المرشد الإيراني -من خلال تعليماته والمؤسسات التي يديرها، بشكل مباشر وغير مباشر- دوراً حاسماً في انتخاب الرئيس في إيران؛ إذ يستطيع مجلس صيانة الدستور الذي يعين المرشد نصف أعضائه بشكل مباشر، والنصف الآخر بشكل غير مباشر (من خلال رئيس السلطة القضائية الذي هو بدوره يعينه المرشد)، منع أي مرشح من الدخول في منافسة الانتخابات الرئاسية من خلال رفض صلاحيته.

وتحتاج الاستراتيجية التي سيرسمها المرشد ومستشاروه (بيت المرشد) إلى شخصية تتوفر فيها الشروط اللازمة مثل: القبول داخلياً، والقدرة على تنفيذ متطلبات المرحلة. ويمكن تخمين انتخاب الرئيس المقبل لإيران من خلال المرحلة التي تعيشها البلاد، والشعارات التي رفعها المرشد خلال هذه الفترة، والتي تعتبر الخطوط العريضة للسياسة التي ينبغي على جميع المسؤولين الالتزام بها وتطبيقها.

وفي ظل الظروف الراهنة طالب خامنئي المسؤولين الإيرانيين بأن ينتهجوا أسلوب (المقاوم والثوري)؛ لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البلاد. واعتمد التيار المحافظ المتشدد تعليمات وتوصيات المرشد استراتيجية لحملته الانتخابية، وأطلق شعار (المنافسة بين مؤيدي الثورة ومناهضيها) لهزيمة حسن روحاني.

وإذا وضعنا في الحسبان شعار خامنئي في هذه المرحلة، إلى جانب شعاره السابق الذي طالب بضرورة اعتماد (الدبلوماسية الشجاعة)؛ من أجل المفاوضات مع أمريكا حول الملف النووي وحل القضايا العالقة بينهما؛ فإننا يمكن أن نجزم بأن المرشد قد رسم ملامح الاستراتيجية المقبلة التي ستتسم بالتشدد الداخلي، واعتماد الأسلوب (الثوري والمقاوم) لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي يعتبرونها تهديداً لأمنهم الداخلي ومكتسباتهم داخل الإقليم.

وتبين المؤشرات حصر المنافسة ما بين مرشح التيار المحافظ المتشدد (من جبهتي (جمنا) و(بام) العريضتين، وأبرزهم إبراهيم رئيسي)، وما بين الرئيس الحالي حسن روحاني المحسوب على التيار المحافظ المعتدل. وسيلتف التيار الإصلاحي حول روحاني؛ لمواجهة مرشح التيار المحافظ المتشدد؛ إذ لا تتوفر لهم فرصة الفوز بالرئاسة في الوقت الراهن.

وهنا يتبادر إلى الأذهان السؤال: هل سيستمر المرشد علي خامنئي في مسك العصا من الوسط مفضلاً استمرار روحاني في الرئاسة لفترة ثانية أم أنه سيمسكها من طرفها وينحاز إلى تيار المتطرف واضعاً حداً لمسلسل استمرار فترتي الرئاسة في إيران منذ عام ١٩٨١م؟

وكلما اقتربنا من موعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٧م، أبرزت الأيام ملامح ومواصفات الرئيس المقبل، والتي تحددها عدة عوامل، ولا نغفل هنا المفاجآت ودور الأحداث غير المخطط لها، سواء في الداخل الإيراني أو في الإقليم؛ إذ يمكنها أن ترفع كفة هذا التيار أو ذاك وتحسم المعركة الانتخابية المقبلة.

وفي المحصلة النهائية، وبغض النظر عمَّن سيفوز في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، فإن الواقع السياسي يؤكد أن الرئيس لا يمتلك صلاحيات تغيير النهج المتبع في الداخل أو الإقليم، وأن عليه تنفيذ الاستراتيجية التي يرسمها مركز صنع القرار في طهران (بيت المرشد) للمرحلة المقبلة.

## المراجع


(1) http://fararu.com/fa/news/307418/هراس%E2%80%8Cهای-انتخاباتی-اصولگرایان
http://fararu.com/fa/news/307521/دموكراسي-اصولگرایانه
(2) http://namehnews.ir/fa/news/393192/تاکتیک3--مرحله-ای-اصولگرایان-برای-رسیدن-به وحدت-کنعانی-مقدم-پایداری-ها-تکلیف-خودشان-را-مشخص-کنند-اگر-ساز-جداگانه-بزنند-از-سوی-جمنا-حمایت-نمی-شوند
(3) http://etedaal.ir/fa/news/165499/پام-علیه-جمنا
(4) http://siasi.porsemani.ir/node/1669
(5) http://www.asriran.com/fa/news/501375/حزب-به-احزاب-ایران-اضافه-شدند-دریافت-مجوز2--حزب--۵
طلب تسنیم%E2%80%8Cاصلاح
https://www.tasnimnews.com/fa/news/1395/12/02/1332559/احتمال-ارائه2--لیست-توسط-اصلاح-طلب-برای-انتخابات-شوراها
(6) http://www.tadbirkhabar.com/political/142136
(7) http://www.radiofarda.com/a/f35_khamenei_west_russia_ganji/28011309.html
(8) http://www.radiofarda.com/a/f35_khamenei_west_russia_ganji/28011309.html
(9) http://www.asriran.com/fa/news/530015/مشاور-عالی-نماینده-ولی-فقیه-در-سپاه-صحنه-سیاسی-کشور-رقابت-بین-روها-در-کشور-قصد-کند-کردن-حرکت-%E2%80%8Cجریان-انقلابی-و-غیر-انقلابی-است-با-تقویت-به-اصطلاح-میانه انقلابی-را-دارند
(10) http://www.radiofarda.com/a/f35_khamenei_west_russia_ganji/28011309.html